منظمـة العمـل العربيـة

ورشة العمل النقابية العمالية العربية
حـــــــول
" دور النقابات في دعم الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل"
(القاهرة ، 25 – 26 فبراير / شباط 2013)

ورقة عمل حول

" الإعلام العربي ... وإتاحة المعلومات عن سوق العمل "

إعداد
أ . د . سامي الشريف
عميد كلية الإعلام
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات
وأستاذ الإعلام الدولي بجامعة القاهرة

مقدمة

يأتى غياب المعلومات الصحيحة والدقيقة فى أى مجتمع كأحد أهم معوقات التخطيط والتنمية . فلا تخطيط سليم بدون توفر معلومات وبيانات دقيقة ومكثفة، وتوفر نظم تضمن إتاحة تلك المعلومات والبيانات لمن يطلبها دون قيود أو معوقات .

وتعانى مجتمعاتنا العربية – كغيرها من المجتمعات النامية – من غياب واضح للمعلومات والإحصائيات فى مختلف المجالات مما ينعكس بالسلب على أية جهود تبذل لمواجهة المشكلات المتراكمة التى تعانى منها تلك المجتمعات .

ورغم ما أحدثته تكنولوجيا الإتصال والمعلومات من طفرة غير مسبوقة فى توفير كم هائل من المعلومات وبأقل الجهود فإن الدول العربية لم تستفد بالشكل الأمثل من تلك التكنولوجيا .

وتعد مشكلة البطالة وعدم توفر فرص العمل واحدة من أخطر ما تواجهه المجتمعات العربية، ويمثل غياب المعلومات وعدم إتاحتها عائقاً حاسماً يعرقل الجهود التى تتصدى لمواجهة تلك المشكلة .

ومن بين عدة إجراءات إتخذتها منظمة العمل العربية لمحاصرة مشكلة البطالة يأتى مشروع" إنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل" كواحد من أهم المشروعات التى أقرتها القمة العربية الإقتصادية والتنموية والإجتماعية المنعقدة فى الكويت عام 2009 . ويسعى المشروع إلى توفير المعلومات حول واقع القوى البشرية داخل كل دولة ، والبيانات الخاصة بواقع السكان والقوى العاملة والتعليم والأنشطة الإقتصادية ، وتقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية للتدريب والتوظيف إضافة إلى توفير مساحة للحوار وتبادل الأفكار والآراء بطريقة إلكترونية .

ويحتاج هذا المشروع جهوداً مكثفة من جانب كل قطاعات العمل فى المجتمعات العربية، ويتطلب الأمر إحداث تغيير عميق فى ثقافة مجتمعية متجذرة تتعامل مع المعلومات الرسمية كأسرار حربية فى ظل مجتمعات لم تعترف – بعد – بحقوق مواطنيها فى الحصول على المعلومات بحرية .

ومن هنا تأتى أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام فى دعم هذا المشروع وإيجاد البيئة المناسبة لتبنيه والعمل على إنجاحه .

وتقدم هذه الورقة رؤية مقترحة لإستراتيجية إعلامية تدعم مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .

والله من وراء القصد

جهود محاصرة البطالة:

يعد توفير فرص العمل وسبل العيش الكريم للمواطنين المسئولية الرئيسية لكل المجتمعات على مختلف توجهاتها ، وهى مسئولية تضامنية تشارك فيها الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى .

ولا يستقيم حال مجتمع ما دون عدالة كاملة فى توفير فرص العمل والتشغيل والإنتاج والإبداع لكل أبنائه إلى جانب إعدادهم وتأهيلهم بالشكل الأمثل لإستحقاق تلك الفرص .

والمتابع لخريطة العمل فى المنطقة العربية – فى السنوات الأخيرة – يلمس دون عناء إنتشاراً واسعاً وتفاقماً عظيماً لظاهرة البطالة فى الدول العربية حيث بلغت 14.5 % فى نهاية عام 2010 .

وتزايدت معدلات البطالة بشكل لافت عقب إندلاع الثورات الشعبية فى عدد من الدول العربية وما أسفرت عنه من تداعيات مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة لأكثر من 15 % خلال عام 2011 .

ويعد هذا الرقم هو الأسوأ بين جميع دول العالم بما فى ذلك الدول الأفريقية ودول جنوب الصحراء .

ورغم تقديرنا الكبير لتلك الإحصائيات ، والجهود التى تبذل للتأكد من مدى دقتها فإن الواقع ربما يكون أكثر سوءاً من ذلك بكثير إذ ما أخذنا فى الإعتبار حجم البطالة المقنعة أو المستترة والتى تتمثل فى أداء شخص ما لعمل لا يتفق ومؤهلاته وقدراته ، أو تكليف مجموعة كبيرة من الأفراد للقيام بعمل واحد يمكن إنجازه بعدد أقل مما يؤدى إلى تكدسهم بأعداد تفوق حاجة العمل .

وعلى مدى التاريخ ظل موضوع التشغيل وخلق فرص عمل جديدة هماً ثقيلاً ومشتركاً لمختلف الحكومات والمجتمعات ، وعبئاً دائماً على إستراتيجيات التنمية الشاملة فى كل المجتمعات .

ولقد سعت منظمة العمل العربية – طوال السنوات الماضية – على بذل الجهود من أجل صياغة إطار عربى شامل لسياسات التشغيل بهدف توفير مزيد من فرص العمل والحد من البطالة .

وقامت المنظمة بالعديد من المبادرات فى هذا الصدد ، وأصدرت العديد من التقارير التى تشخص لظاهرة البطالة فى الدول العربية وتسعى إلى إيجاد الحلول لها ، وطرح أفكار مبتكرة لخلق فرص عمل جديدة .

ونشير إلى عدد من أهم ما أصدرته المنظمة من تلك التقارير والتى من بينها : تقرير "التحدى والمواجهة" الذى قدم لمؤتمر العمل العربى فى دورته الخامسة والثلاثين عام 2008 ، وتقرير "نحو سياسات آليات فاعلة" والذى أطلقته جامعة الدول العربية عام 2008 . والتقرير العربى الثانى حول التشغيل والبطالة عام 2010 بعنوان "التشغيل والبطالة فى الدول العربية ، قضايا ملحة" ، وتقرير حول "إنعكاسات الإحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة" والذى أصدرته المنظمة عام 2012 .

وإذا كانت القمة العربية الإقتصادية والتنمية الإجتماعيةوالتى عقدت بالكويت عام 2009 قد أقرت الفترة من (2010 – 2020) عقداً عربياًللتشغيل ، وإعتمدت البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة من خلال ستة مشروعات ، إلا أن ما تحقق حتى الآن يبدو ضئيلاً جداً وربما لا يعطى أية مؤشرات متفائلة مستقبلاً . وواصلت منظمة العمل العربية جهودها فى سبيل تحقيق أهداف العقد العربى للتشغيل بتنفيذ عدة أنشطة كان فى مقدمتها عقد المنتدى العربى الأول للتدريب التقنى والمهنى وإحتياجات سوق العمل بالتعاون مع المؤسسة العامة للتدريب بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2010 ، كما تم إقرار إنشاء الجمعية العربية للتدريب التقنى والمهنى فى إطار منظمة العمل العربية لتكون مرجعية عربية لتعزيز وتنسيق كافة الجهود الوطنية العربية والإقليمية وتبادل الخبرات والمعلومات فى مختلف مجالات التدريب .

كما أصدرت المنظمة تقريراً هاماً حول "الحماية الإجتماعية سبيلاً للعدالة الإجتماعية وضماناً لجيل المستقبل" وذلك فى دورتها التاسعة والثلاثين عام 2012 وقدم التقرير تصوراً هاماً لحل مشكلة البطالة والتشغيل فى الدول العربية .

الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل :

كما أسلفنا فقد تضمن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية والذى أطلقته القمة العربية الإقتصادية فى الكويت عام 2009 ستة مشروعات تجسد أهداف البرنامج وتضع آليات تنفيذه على أرض الواقع .

وكان إنشاء "الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل" على رأس تلك المشروعات الستة والذي تقدمت به منظمة العمل العربية فى بادرة طيبة تعكس محاولة جادة وواعدة لتنظيم الجهود وتوفير البيانات والإحصائيات اللازمة للتعامل مع واقع سوق العمل فى الدول العربية .

وترتكز فكرة المشروع على إيجاد آلية لزيادة التفاعل بين أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال بوابة إلكترونية لمعلومات العمل العربية والتي تشارك الأطراف الثلاثة فى توفير المعلومات التى تنشر بها والتى تصور واقع القوى البشرية داخل كل دولة , والمعلومات الدقيقة حول السكان والقوى العاملة والتعليم والنشاط الإقتصادي ، وتقديم مجموعة من الخدمات الالكترونية للتدريب والتوظيف بالإضافة إلى توفير مساحة للحوار وتبادل الأفكار والآراء بطريقة إلكترونية .

ويأتي إنشاء هذه الشبكة تطبيقاً وإتساقاً مع ما شهدتة الخدمات الإدارية – على مستوى العالم – من تطور ملحوظ من خلال الطفرة المتسارعة لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات , فالخدمات الإدارية هى – فى الأساس – أهداف متحركة يصعب التنبؤ بحجم وإتجاه تحركها.

وبدلاً من أن تكون الخدمات الإدارية ترجمة لفكر القيادة ونتاجاً للتجارب والممارسات الروتينية اليومية , فقد أصبحت هذه الخدمات تسير وفقاً لمعطيات فورية ومتراكمة أتاحتها تكنولوجيا الإتصال والمعلومات الحديثة .

وتعرض عدد كبير من الأنشطة الإدرارية لتحولات حاسمة بسبب ثورة المعلومات وتطبيقاتها وفتح التوسع فى مفهوم الإدارة الإلكترونية آفاقاً جديدة لمزيد من التوقعات لاسيما وأنها تعمل خارج إطار العمليات الروتينية , وتعد مدخلاً لتكامل وإستثمار أفضل لعناصر الجهد والوقت والمال والحيزو الكينونة الإقتصادية .

وينطلق مفهوم الإدراة الإلكترونية من مفهوم أوسع وهو "الحكومة الإلكترونية" والذى ذاع إستخدامه فى العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان وبعض دول الخليج العربى سعياً لإيجاد أرضية مشتركة لتوحيد نمط الإجراءات الإدارية لتسهيل العلاقات بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وطالبى الخدمة من المواطنين .

ومع حلول القرن الحادي والعشرين أدى الإتساع غير المسبوق فى تقنية المعلومات إختراعاً وإستخداماً إلى نقل العالم إلى عصر المعلومات أو عصر الثورة الصناعية الثالثة , وبرزت مفاهيم جديدة مثل التجارة الإلكترونية – الأعمال الإلكترونية – النقود الإلكترونية – الحكومة الإلكترونية – التعليم الإلكتروني – الجامعة الإلكترونية – المدينة المعلوماتية – المدينة الذكية وغيرها .

ولقد فرضت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصال علاقات واسعة وحدوداً غير مرئية بين الدول ، وظهرت بنية معلوماتية أساسية من خلال شبكات إتصال ضخمة , وطرق فائقة السرعة للمعلومات وذلك من خلال ألاف الأقمار الصناعية التى مكنت الإنسان من الحصول على المعلومات فى أى مكان وفى أى وقت .

كما ظهرت – فى العصر الحديث – أنماط ذكية من الإتصالات ووسائل النقل والمواصلات المرتبطة بشبكات الأقمار الصناعية والتى ساعدت على تطوير طرق جديدة للحياة عن بعد تطورت مع أنظمة العمل والتعليم والإقامة والتسوق والعلاقات الإجتماعية.

الشبكة .. وإتاحة المعلومات :

كان الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذى أقرتة الأمم المتحدة عام 1948 أول دعوة لحق المواطنين فى الحصول على المعلومات وذلك تطبيقاً للمادة (19) من هذا الإعلان والتى تنص على " حق حرية الرأى والتعبير وحرية البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها عن طريق وسائل الإعلام اياً كانت وبغض النظر عن الحدود السياسية " وعلى مدى التاريخ صدرت تشريعات متعددة تؤمن حق المواطنين فى الحصول على المعلومات بحرية ودون قيود , كما حرصت معظم دول العالم على أن تضمن دساتيرها مواداً تؤكد الحق فى الحصول على المعلومات .

كما جاء إعلان المجتمع المدني الذى عرض على القمه العالمية لمجتمع المعلومات –WISS – والتي عقدت فى ديسمبر عام 2003 ليقدم تصوراً لعلاقة المجتمع المدنى ووسائل الإتصال فى الألفية الجديدة وقد أكد هذا الإعلان علي"تقديم تأكيدات علي ضمان الإتصالات الحرة النزيهة داخل المجتمعات المختلفة، بما يمنح كل مواطن الحق في حرية العثور علي معلومات و استقاء المعرفة و إستخدامها و تقاسمها و توزيعها والوصول إليها ".

وتعد الإتاحة غير المقيدة للمعلومات العامة و الرسمية أحد أهم مقومات المجتمع الديمقراطي والحوكمة الرشيدة .

وتحقق إتاحة المعلومات وتيسير سبل الوصول إليها العديد من الأهداف أهمها :

- إتاحة المعلومات العامة للمواطنين ومؤسسات المجتمع يزيد من شفافية الحوكمة و يوسع من نطاق الديمقراطية ومعايير العدالة و المساواة .
- نشر المعلومات بطريقة منفتحة وغير مقيدة يضمن مستوي أفضل لأداء المواطنين و مؤسسات المجتمع ، ويتيح فرصاً أفضل لإتخاذ القرارات السليمة و يحقق إستشرافاً أفضل للمستقبل .
- الوصول إلي المعلومات ييسر للمواطنين و مؤسسات المجتمع المشاركة و الإسهام بفاعلية في صنع السياسات ، و من ثم تقبل تداعياتها.
- تشكل إتاحة المعلومات عاملاً هاماً للتقليل من سلبيات الممارسات الخاطئة للمواطنين و مؤسسات المجتمع و الشركات الخاصة .
- تحقق إتاحة المعلومات مستوي أعلي من الرضا العام لدي المواطنين و مؤسسات المجتمع وحفزهم علي المشاركة الأوسع في عمليات التنمية و التطوير التي تحتاج إليها مجتمعاتهم .

وتضع مختلف النظم الديمقراطية مجموعة من المبادئ التي تحكم قوانين حق الحصول علي المعلومات و من أهم تلك المبادئ :

1- ضرورة الإفصاح إلي أقصي مايمكن عن المعلومات

ويتضمن هذا المبدأ حق المواطنين في الحصول على كافة المعلومات التي تحتفظ بها و تصدرها الحكومات و المؤسسات العامة .

2- قيود حظر المعلومات

تحدث أحيانا عمليات لحظر المعلومات في ظل ظروف استثنائية معينة شريطة أن تكون تلك الظروف محددة وواضحة في القوانين التي تصدرها الحكومات دون توسع في سرد الظروف التي تسمح للدول و المؤسسات العامة بمنع المعلومات أو حجبها عن الرأي العام .

3- إنشاء آليات للتنفيذ :

يتوجب علي كل دولة إحداث آليات محددة لتنفيذ ما تنص عليه القوانين من حماية حق المواطنين في الحصول علي المعلومات و تمثل هذه الآليات وسائل تنظيمية يستطيع المواطنون اللجوء إليها في حالات إنكار حقوقهم في الحصول علي المعلومات .

وقد يعتقد البعض أن إصدار التشريعات و القوانين التي تنص علي حق المواطنين في الحصول علي المعلومات بحرية هو السبيل الأمثل لتطبيق هذا الحق علي أرض الواقع وللأسف فأن هذا الاعتقاد غير صحيح على إطلاقة ، فإصدار تلك التشريعات يظل خطوة هامة علي الطريق لضمان حرية سريان المعلومات و إتاحتها أمام الرأي العام إلا أنها ليس الإجراء الوحيد لتحقيق ذلك بل إن ثمة مجموعة من الإجراءات التي ينبغي السعي لتحقيقها للوصول إلي تطبيق فعال لقوانين الحق في الحصول علي المعلومات ..

ويمكننا تحديد تلك الإجراءات فيما يلي :

- ضرورة الارتفاع بمستوي الوعي المجتمعي بخصوص الحق في الحصول علي المعلومات و قوانين إتاحتها .

وتقوم وسائل الإعلام بدور فاعل في هذا المجال من خلال حملات تعريفية بكيفية البحث عن المعلومات و الوصول إليها ، كما تحث تلك الوسائل الحكومات و المؤسسات المختلفة علي دعم برامجها و جهودها التي تيسر استخدام المعلومات من خلال عرضها عبر وسائل تكنولوجية يسيرة و غير معقدة و متاحة للجمهور.

كما أن الأفراد يجب أن يتعلموا كيفية التعامل مع المعلومات و استخدامها بما يحمي مصالحهم و مصالح مجتمعاتهم مع الحد من إخطار الاستخدام غير الرشيد للمعلومات و البيانات .

- **العمل علي تغيير الثقافة المؤسسية للحكومات و المؤسسات العامة .**

تمثل المعلومات – في ظل الأنظمة البيروقراطية – شكلا" من أشكال القوة التي يعتبرها الموظفون العموميون بمثابة ملكية شخصية لهم لا يفصحون عنها . و لعل هذا أمر متجذر في العديد من المؤسسات الحكومية العربية مما يعيق آية جهود لتفعيل القوانين التي تقر حق الجميع في الحصول علي المعلومات .

ومن هنا فأن الأمر بحاجة إلي مزيد من التعليم و التدريب للعاملين بالمؤسسات الحكومية لتغيير رؤاهم و أفكارهم العتيقة و التي تمثل تحدياً صريحاً لنظم الوصول إلي المعلومات .

- **و ضع نظام فعال لإدارة المعلومات .**

تعاني المؤسسات الحكومية العربية من الطبيعة العشوائية في مجال نظم المعلومات الرسمية ، فإذا توفرت المعلومات أصلا فلا يمكن الوصول إليها بيسر و بطريقة منظمة ليس لرغبة جادة من جانب تلك المؤسسات لحجب تلك المعلومات و لكن لعدم وجود آليات منظمة لحفظ وأرشفة وتصنيف المعلومات و تداعي وقصور نظم حفظ البيانات فيها.

ومن هنا فأن إصدار تشريعات تضمن كيفية حفظ المعلومات بطرق حديثة و مميكنة يعد خطوة هامة علي طريق الإصلاح الشامل .

ويظل الإفصاح الحر و الكامل عن المعلومات من مصادر حكومية أمراً عسيراً ، حيث تعد المبالغة في سرية المعلومات و تقييد سبل الحصول عليها إحدي أهم سمات النظم الاستبدادية في العالم كما أنه – في معظم دول العالم – لا تعد المطالبات بحق المواطنين في الحصول علي المعلومات قوانين لها صفة الإلزام . و هو أهم و أخطر ما يمكن أن يواجه مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل من تحديات .

التحديات التى تواجه الشبكة

تعد الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل مشروعًا رائدًا وواعدًا بوصفه مرصدًا لتقييم ومراقبة سوق العمل العربية.

وسوف يقدم المشروع – في حال اتمامه – نقله نوعية في الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل للإعداد المتزايدة من العاطلين.

ورغم الضرورة الملحة لإنشاء الشبكة، والحاجة الماسة لأطراف العمل العربية الثلاثة للخدمات التى ستسقدمها، فإن ثمة العديد من التحديات التى ينبغى أخذها في الاعتبار والاستعداد لمواجهتها ولعل من أهمها :

أولاً: الحاجة لتوفر الاعتمادات المالية

يتطلب استكمال مشروع الشبكة إنشاء موقع عام مركزى ونقاط ارتكاز وطنية بواقع نقطة واحدة على الأقل فى كل دولة، إلى جانب إنشاء قواعد بيانات متطورة، وإحداث برامج وتطبيقات خاصة بإدارة الشبكة وحمايتها.

ويحتاج كل ذلك توفر اعتمادات مالية ضخمة يجب على الأطراف المشاركة والمستفيدة سرعة تلبيتها

واذا كانت منظمة العمل العربية قد نجحت في تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المرحلة الأولى من الشبكة بالتعاون مع برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند)، فإن الأمر بحاجة إلى ضخ المزيد من الاعتمادات المالية لتنفيذ المرحلة الثانية. وهو أمر قد تواجهه بعض الصعوبات.

ثانيًا : الحاجة لإعداد الكوادر المدربة

يتطلب استكمال مشروع الشبكة توفير إعداد كبيرة من الشباب المتخصص والخبراء في مجالات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والبرمجه سواء في المركز الرئيسي أو في نقاط الارتكاز في كل دولة.

وفي حالة توفر هذه الكوادر فإن الأمر يحتاج إلى استمرارية عقد دورات تدريبية مكثفة للتعرف على آليات العمل واكساب الخبرة الفنية للتعامل مع المعلومات وتحديثها أولاً بأول.

ثالثاً : عزوف بعض المؤسسات عن تقديم المعلومات

يقوم نجاح مشروع الشبكة – في الأساس – على توفر المعلومات عن سوق العمل باستمرارية وغزارة.

وفي ظل عدم وجود التزام لعمل الشبكة لدى المتعاملين معها من أطراف العمل الثلاثة في الدول العربية، وفي ظل ميل الحكومات والمؤسسات العربية لحجب المعلومات وعدم وجود قوانين ملزمة لضرورة إتاحة المعلومات دون قيود فسوف تعتمد الشبكة على علاقات المسئولين عنها والعاملين بها بالهيئات والمؤسسات التى تمتلك تلك المعلومات وتحتفظ بها، وهو أمر يحتاج لمزيد من الجهود وربما يحتاج إلى سن التشريعات والقوانين التى تخول للشبكة سهولة الحصول على المعلومات.

رابعًا : غياب الوعى المجتمعى بأهمية تلك المبادرات

تعد الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل فكرة مبتكرة وغير تقليدية لم تعهدها المجتمعات العربية من قبل وسوف تنظر كثير من الجهات المستهدفة بكثير من الشك والريبة إزاء أنشطتها، كما أن المواطن العربي سوف يتشكك في مدى جدوى مثل هذه المشروعات ذات البعد القومى، مما ينعكس على تعامله معها بشىء من الاستخفاف وعدم المصداقية.

ويتطلب ذلك انتهاج سياسة إعلامية تؤهل المجتمعات العربية لقبول مثل هذه المبادرات وتلقى الضوء عليها وتعرف بأنشطتها لتضمن قبولاً مجتمعيًا يساعد على إنجاحها.

خامسًا : تعدد الجهات المستهدفة للشبكة وتنوع أهداف كل منها

حددت الشبكة في مشروع إنشائها الجهات المستفيدة من خدماتها في ست جهات هى : – وزارات العمل العربية – المنظمات النقابية العربية – منظمات أصحاب الأعمال – الباحثون والمتخصصون – المواطنون العرب – المؤسسات الدولية.

وتتنوع الخدمات التى تقدمها الشبكة بإختلاف طبيعة عمل كل جهة وأهدافها، وهو أمر يصعب تحقيقه ويتطلب بذل المزيد من الجهود من جانب المسئولين عن الشبكة في محاولاتهم لإرضاء كل الجهات المستفيدة والعمل على تحقيق أهدافها.

سادسًا : مدى قدرة مشروعات العمل العربي المشترك على الاستمرارية

كثيرة تلك المشروعات والمبادرات التى أطلقت في إطار التنسيق بين الدول العربية الا أن القليل منها حافظ على مستواه واستمراريته.

ويستطيع المراقب لحال العمل العربي المشترك أن يكتشف مدى هشاشة وضعف المشروعات التى تعبر عنه. وربما يرجع ذلك للعديد من الأسباب من أهمها :- ضعف التمويل المالى – الخلافات السياسية العربية العربية التى تعصف بالكثير من مشروعات التكامل.

ونظرًا لطبيعة عمل الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل واحتياجها المستمر لتدفق المعلومات وتضافر الجهود فإن نجاحها مرهون بالاستمرارية والحرص على تجويد خدماتها.

استراتيجية إعلامية للشبكة العربية لمعلومات سوق العمل

لا شك أن نجاح الشبكة في أداء مهمتها يتطلب تضافر جهود العديد من الحكومات والمؤسسات والهيئات العربية الرسمية والأهلية إلى جانب استعداد وإسهام المواطنين العرب في إنجاح مشروعاتها.

وتسعى الاستراتيجية الإعلامية التى نقترحها إلى تحقيق هدف رئيسى مفاده الحصول على تأييد مجتمعى عربى لفكرة شبكة المعلومات وآليات عملها.

وتتكون الخطة التنفيذية للإستراتيجية المقترحة من العناصر التالية :

أولاً: الأهداف المرجو تحقيقها من الاستراتيجية الإعلامية

يمكن تحديد الهدف الاستراتيجى الذى تسعى الاستراتيجية المقترحة إلى تحقيقه في التعريف بخدمات الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والدور الذى تضطلع به في مجال تحسين سياسات التشغيل والاستخدام في الوطن العربي من خلال رصد واقع القوى البشرية داخل كل دولة بغية تحقيق التشغيل الأمثل لليد العاملة العربية في ضوء احتياجات أسواق العمل العربية.

الأهداف الفرعية

- تسليط الضوء على مشكلة البطالة في الدول العربية وأثارها السلبية على مسيرة التنمية والتقدم.
- اقناع الرأى العام العربي بأهمية الشبكة، والقاء الضوء على الخدمات التى تقدمها في إطار مواجهة ظاهرة البطالة وخلق فرص عمل جديدة.
- التصدى للفكرة السلبية السائدة عن مشروعات العمل العربي المشترك وعدم جديتها، وما يتردد عن فشل كل ما تقدمه المنظمات والمؤسسات العربية.
- جذب انتباه المواطنين العرب وأصحاب الأعمال والنقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدنى لأهمية الأدوار التى يمكنهم القيام بها في سبيل إنجاح مشروع الشبكة بوصفهم جزءًا أساسيًا منها.
- التأكيد على إنطلاق فكرة الشبكة بدعم وإجماع من جانب كل الدول العربية وحرص من قياداتها على إنجاحها، مع التركيز على تميز هذا المشروع واختلافه عن غيره من المشروعات السابقة.

- التأكيد على أهمية المشاركة المجتمعية في التصدى لمشكلة البطالة ونقص فرص العمل في الدول العربية.

ثانيًا: الأسس والمبادىء العامة التى تقوم عليها الاستراتيجية

يمكننا تحديد مجموعة من الأسس والمبادىء التى يجب أن تنطلق منها الاستراتيجية الإعلامية الداعمة لعمل الشبكة فيما يلى :-

- **المصداقية والشفافية**

يجب التأكيد على ضرورة أن يتسم عمل شبكة المعلومات العربية لسوق العمل في كل ما تقدمه من معلومات وبيانات واحصائيات بالشفافية والمصداقية، وذلك لطبيعة الجهات التى تزود الشبكة بتلك المعلومات.

ولا شك أن تحقق هاتين الصفتين يرتبط ايجابًا مع درجة قبول المجتمع للتعامل معها.

- **التواصل المجتمعى**

يجب الا تكتفى الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بالتواجد على شبكة الانترنت فحسب، بل إنه من الأهمية بمكان تعريف مؤسسات المجتمع المختلفة بواقعها وأهدافها والخدمات التى تقدمها.

ولقد وضع مشروع إنشاء الشبكة ضمن خدماته إتاحة فرص الحوارات المجتمعية حول قضايا معينة يطرحها المشاركون، بما يحقق أقصى استفادة من زخم الجهات المشتركة في الشبكة من جانب والخبراء من جانب أخر بحيث يمكن تقديم دعم ومساندة سريعة ولاسيما في القضايا العاجلة المرتبطة بأسواق العمل

- **بناء الثقة بين الشبكة والمواطن**

لعل أحدى أهم الخدمات التى توفرها الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل هى "توفير فرص عمل جديدة لأولئك العاطلين الباحثين عن عمل، كما توفر الشبكة فرصًا تدريبية لإعداد الشباب العربي لمواجهة المنافسة الشديدة في البحث عن فرص عمل جديدة.

ولاشك أن بناء الثقة لدى المواطنين فيما تقدمه الشبكة من خدمات يعد أحد أهم أسباب نجاحها، ويدعم من قدرتها على الاستمرارية.

- **الشراكة والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة**

تعتمد فكرة إنشاء الشبكة – في الأساس – على مدى التنسيق بين أطراف الإنتاج في الدول العربية على التعاون معها وتزويدها بالمعلومات والبيانات الدقيقة والصحيحة.

وسوف يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لإقناع تلك الجهات بأهمية وجدوى الشبكة في تحقيق أهداف كل الجهات المستفيدة وأن ذلك مرتبط إلى حد بعيد – بمدى وحجم تعاونها مع الشبكة.

ثالثًا : إنشاء وحدة إعلامية متخصصة

إن المتابع لهذا الكم الكبير من مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك في مختلف المجالات، سواء تلك التابعة لجامعة الدول العربية بشكل مباشر، أوتلك التى لا تعمل تحت مظلتها يستطيع أن يدرك غياب هذه الأنشطة إعلاميًا على المستوى العربي.

فمعظم هذه المنظمات لا نسمع عنها شيئًا الا بشكل موسمى عندما تقوم بعقد مؤتمر أو القيام بنشاط ما، فتقوم بعض وسائل الإعلام العربية بتغطية هذا النشاط على إستحياء.

ولست متأكدًا هل هذا التقصير والقصور في التغطية الإعلامية لأنشطة منظمات العمل العربي المشترك نابع من وسائل الإعلام العربية ؟ أم أن مرجعه لتقاعس هذه المنظمات وعدم فعاليتها في التواصل مع وسائل الإعلام العربية؟

وأيًا كانت الأسباب فإن منظمات العمل العربي المشترك مطالبة بإقامة جسور التواصل مع وسائل الإعلام العربية لتكون نافذة لإطلاع المواطنين العرب بأنشطتها والتعريف بالأدوار التى تقوم بها.

وفي هذا الأطار يقترح إحداث وحدة متخصصة لإدارة التعامل بين شبكة المعلومات ووسائل الإعلام العربية، سواء كانت هذه الوحدة بشكل مركزى أو داخل كل دولة.

ويكون الهدف الرئيسي لتلك الوحدة بناء حالة من التوافق بين الشبكة من جهة والرأى العام العربي والمؤسسات الحكومية والأهلية العربية من جهة أخرى.

وذلك بهدف إلقاء الضوء على أنشطة الشبكة والتعريف بأهدافها والخدمات التى تقدمها، وخلق حالة من الثقة والرضا والمصداقية لدى الجهات المستفيدة من خدماتها.

ويمكن تحديد الأهداف التى يناط بالوحدة الإعلامية تحقيقها فيما يلى :

- إلاشراف على إنتاج مختلف المواد الإعلامية الصادرة عن الشبكة ومراجعتها قبل توصيلها لوسائل الإعلام العربية.
- تعزيز آليات التواصل مع المؤسسات الإعلامية العربية بهدف زيادة الوعى المجتمعى العام بأنشطة وأنجازات الشبكة وخدماتها.
- إلاشراف على إعداد وتحديث المواد المنشورة على الموقع الرئيسى للشبكة، والمواقع الموجودة بكل دولة.
- الإعداد والتحضير للمؤتمرات الصحفية والندوات والاجتماعات التى يمكن أن ينظمها المسئولون عن الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل.
- إعداد قاعدة بيانات حول أهم الكتاب والإعلاميين العرب المهتمين بمشكلة البطالة وقضايا العمل في الدول العربية.

ويمثل ذلك ثروة حقيقية للشبكة حيث يمكن الاعتماد على هؤلاء الإعلاميين في الترويج لأنشطتها وكسب التأييد الرسمى والشعبى لها.

- الاشراف على إصدار المطبوعات والمواد الصحفية التى تتضمن أنشطة الشبكة وانجازاتها.

وقد حدد مشروع إنشاء الشبكة مجموعة من الإصدارات التى سوف تقوم بإعدادها في صورة :-

- نشرة مفصلة تصدر كل ثلاثة شهور.
- نشرة سنوية عن مواقف أسواق العمل العربية.
- بحوث ودراسات تعد عن قضايا محدودة في مجالات العمل المختلفة.
- اسطوانات مدمجة.
- ملخصات للحوارات المجتمعية التى تتم عبر الشبكة.
- الردود على الاستفسارات الخاصة بالمعلومات المنشورة على الشبكة.

رابعًا : مراحل عمل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الإعلامية

تسعى الخطة التنفيذية نحو الخروج بأنشطة الشبكة إلى الساحة الإعلامية العربية بالشكل الذى يسهم في خلق صورة ذهنية ايجابية عن جهود الشبكة في مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة وذلك من خلال ثلاث مراحل :-

- **المرحلة الأولى**

وتسعى إلى خلق خلفية معلوماتيه جيدة عن مشكلة البطالة في الدول العربية، وما يسفر عنها من تداعيات تعيق مشروعات التنمية في تلك الدول، وإلقاء الضوء على الحاجة الماسة لخلق فرص عمل جديدة للمواطنين العرب، وضرورة تكاتف كل جهود الحكومات والمؤسسات الأهلية ومنظمات الأعمال والنقابات العمالية العربية لمواجهة تلك المشكلة.

- **المرحلة الثانية**

وتتضمن التهيئة المعرفية للرأى العام العربي بمختلف مؤسساته بوجود الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والتعريف بأهدافها وأنشطتها والخدمات التى تقدمها ومطالبة الجهات المستفيدة والمؤسسات الحكومية والأهلية بضرورة تقديم الدعم والمساندة لإنجاحها.

- **المرحلة الثالثة**

وتسعى للتعرف على مدى ما حققته المرحلتان السابقتان من تواجد لدى الرأى العام العربي والجهات المستفيدة، والتعرف على تقييم الرأى العام العربي لسياسات الشبكة وإنجازاتها وأبرز الانتقادات التى توجه لها وسبل مواجهتها.

ولتحقيق هذه المراحل الثلاث يجب خلق توجه مجتمعى داعم لجهود الشبكة من خلال كافة وسائل الإعلام العربية المقروءة والمسموعة والمرئية والالكترونية، إلى جانب التواصل مع كافة شرائح الرأى العام.

خامسًا: أدوات قياس نجاح الاستراتيجية الإعلامية وتقييم أدائها.

يمكن قياس مدى نجاح الاستراتيجية الإعلامية من خلال مجموعة من الطرق أهمها :-

- إعداد وتصميم استطلاعات رأى وبحوث ميدانية تكشف مدى استفادة المواطنين العرب من خدمات الشبكة، وقياس كيفية تقييم الجهات المستفيدة للأنشطة التى تقوم بها شبكة المعلومات عن سوق العمل.
- رصد مدى المام وتقبل الرأى العام العربي للإستراتيجية الإعلامية.
- إعداد مؤشرات رقمية تتناول عددًا من النقاط منها : -

1- عدد المؤتمرات الصحفية التى تم عقدها وفقا لما هو مخطط وعدد الردود الإعلامية التى تم صياغتها وإعدادها للنشر في الصحف العربية.
2- الحلقات الإذاعية والتليفزيونية التى تناولت أنشطة الشبكة وانجازاتها في مختلف الإذاعات والقنوات العربية.
3- رصد وتحليل ما نشر عن الشبكة في الصحف والمجلات العربية وقياس اتجاهه نحو أدائها.
4- دراسة وتقييم ردود أفعال المواطنين والجهات المستفيدة من خدمات الشبكة سواء عبر المواقع الالكترونية أو غيرها من وسائل النشر.

ويظل نجاح هذه الاستراتيجية الإعلامية مرهون بتوفير الامكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية، وبمدى تكاتف الجهود من جانب وزارات العمل العربية والمؤسسات الحكومية والأهلية الداعمة لأنشطتها.

ولا شك أن وسائل الإعلام العربية مدعوة لمؤازرة ومساندة الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل التى تصب في مصلحة جموع العاطلين العرب والباحثين عن فرصة عمل.